رسائل في السياسة الإسلامية
(٢)

توزيع الثروات في الإسلام

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
محمد أمان بن علي الجامي
عميد كلية الحديث الشريف ورئيس شعبة العقيدة بالدراسات العليا
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية "سابقًا"

تقديم
فضيلة الشيخ العلامة
صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

دار المنهاج

توزيع الثروات في الإسلام

جميع حقوق الطبع محفوظة
لـ « دار المنهاج »

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع: ٢٠٩٩١ /٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

دار المنهاج

الإدارة : ١٧ شارع صعب صالح ـ من أحمد عصمت ـ عين شمس الشرقية ـ القاهرة ـ ج.م.ع
جوال: ١٧ ٥٣٣ ٣٩ ١٢ ٠١٢ / ٠٠٢ هاتف فاكس: ٠٠٢٠٢/٤٩٨٨٦٢٤
المكتبة: ٨١ شارع الهدي المحمدي ـ من أحمد عرابي ـ مساكن عين شمس ـ القاهرة
جوال: ٠٠٢/٠١٢٤٠٧٣٩٧٤
E-Mail:daralmenhaj@hotmail.com

رسائل في السياسة الإسلامية

(٢)

توزيع الثروات في الإسلام

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

محمد أمان بن علي الجامي

عميد كلية الحديث الشريف ورئيس شعبة العقيدة بالدراسات العليا
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية "سابقاً"

تقديم

معالي الشيخ الدكتور

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

دار المنهاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
معالي الدكتور صالح الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وبعد: فقرأت هذه الرسالة: (توزيع الثروات في الإسلام) لمؤلفها الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله، فوجدتها مفيدة في موضوعها تمس الحاجة إلى نشرها وقراءتها. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه:
صالح بن فوزان الفوزان

في ٥/١١/١٤٢٥هـ

مقدمة المؤلف

إن الْحَمد لله، نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هديُ

مُحمَّد ﷺ، وشرَّ الأمور مُحدثاتُها، وكل مُحدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فِي النار.

وبعد: فهذه سلسلة تتناول موضوعات مهمَّة وملحَّة فِي السياسة الإسلامية، سَمَّيتها: "**رسائل فِي السياسة الإسلامية**"، أقدمها للقراء؛ سائلاً الله أن ينفعهم بِها.

فمنذ زمن غير قصير أسمع -كما يسمع غيري- اللغط والخلط فِي موضوعات كثيرة تتعلق بالسياسة الإسلامية، وذلك من بعض الكتَّاب الْمَخدوعين بالثقافات الأجنبية -غربية أو شرقية-؛ دون أن يكون لديهم رصيد يُذكر فِي الدراسات الإسلامية بعامَّة، وفِي الناحية الدستوريَّة والعقديَّة والاقتصادية بخاصَّة، وهم مع ذلك أكثر كتابة من غيرهم فِي مسائل السياسة الإسلامية، وأصرح دعوة إلَى أفكارهم على غير بصيرة، وأنشط فِي التأثير على غيرهم من العوام وأشباه العوام.

فمشاركة منِّي فِي بيان الحق، والدعوة إليه، والدفاع عنه، سجلت بعض ما ينبغي ذكره فِي هذه الموضوعات على شكل مُحاضرات مُختصرة، ثُمَّ بدا لي طبعها ونشرها بين الناس لتعمَّ الفائدة.

وقد عالجت فِي هذه الرسالة -الرسالة الثانية- على قصرها، موضوع: "توزيع الثروات"؛ بعد أن قسمت المال إلَى قسمين:

١- المال الخاص الذي يَمتلكه الأفراد، والذي تولى الله سبحانه توزيعه بين عباده.

٢- المال العام، وهو مال بيت المال، الذي يتولى توزيعه بين الناس ولي أمور المسلمين، ويتم توزيع هذا المال بطرق شتَّى، وقد أشرت إلَى بعض تلك الطرق بإيْجاز، وتركت التفاصيل للجهات المختصة.

والله أسأل، وبِحبِّي لرسوله -عليه الصلاة والسلام- أتوسل، أن يَجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريْم؛ بعيدًا من الرياء، سالِمًا من جَميع الآفات؛ إنه سَميع قريب مُجيب الدعوات.

وصلاة الله وسلامه وبركاته على صفوة أنبيائه سيدنا مُحمَّد وعلى آله وصحبه.

كتبها

الدكتور محمد أمان بن علي الجامي

مقدمة الرسالة

إن الرسالة برمتها تعنِي النصح لشبابنا؛ لأن شبابنا يقرءون كثيرًا وكثيرًا، ويسمعون كثيرًا، وفيما يقرءون ويسمعون قد يقع ما هو مُخالف لتعاليم الإسلام؛ لأن الكاتب أو الكُتَّاب الإسلاميين فِي الوقت الحاضر فِي الغالب الكثير ينقصهم الفقه فِي الدين، فتغلب عليهم الثقافة العامة، فيكتبون مندفعين بِحماسِ إسلامي، ولكنه حماس غير مُهذب، وغير فقيه إن صح التعبير.

لذلك؛ فإن شبابنا بِحاجة إلَى نصائح متكررة فيما يقرءون، وفيما يسمعون، ولِهذا حرصت أن أكتب فِي هذا الموضوع؛ علمًا بأنه سبق لي أن تَحدثت بِما فتح الله علي فِي هذه النقطة، ووعدت أن أتابع الحديث عن نقطة أخرى، وقع فيها ذلك الخلط أيضًا، وهي ما يسمونه فِي الوقت الحاضر بـ: "توزيع الثروات"، وأن الثروات يَجب أن توزع الآن، ولا يكفي توزيع الإسلام ... بل[1] توزيع الله.

فالله وزَّع وقسَّم الأرزاق بيَّن العباد، وبين الحقوق الواجبة فِي

---

(١) الذي هو . [صالح الفوزان].

الأموال، وأعطى كل ذي حق حقه؛ إلا أن القوم -جهلاً منهم، أو تجاهلاً- متأثرين بالشرق هذه المرة، فبينما تأثروا فِي المرة الأولَى فِي مسألة الشورى فِي الإسلام بالغرب، فإنَّهم فِي هذه المرة يتأثرون بالشرق .. بالطريقة الاشتراكية الماركسية، فيزعمون بأن "الإسلام صيحة فِي وجه الطبقية"، وأن الناس يَجب أن يكونوا سواسية فِي أرزاقهم؛ بِحيث لا يوجد غنِي وفقير، بل يَجب أن يكونوا طبقة واحدة، هكذا زعموا ...

هذه النقطة هي الَّتِي أريد أن أتَحدَّث فيها باختصار ...

فأقول -وبالله التوفيق-:

أولاً: سبق لِي أن تَحدثت فِي هذا العنوان عمَّا تورط فيه بعض الكُتَّاب من الخلط فِي بعض المسائل الدستورية الَّتِي نظمها الإسلام، ودرج عليها المسلمون الأولون، وهم خير الناس، وصلح بِها أمر دينهم ودنياهم -و"لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بِما صلح بِها أولُها"- فِي أول الإسلام؛ لأن المسلمين الأولين صلح أمر دينهم ودنياهم بتمسكهم بالكتاب والسنة، والاستغناء بِهما، والاكتفاء بِهما عما سواهُما، فلم يلتفتوا إلَى أي نظام بشري طالَما آمنوا بالنظام الإلَهي النازل فِي كتاب ربِّهم، والذي بيَّنه رسوله مُحمَّد ﷺ، وفِي مقدمة تلك المسائل: علاقة الرعية بولِي الأمر، وما له من الطاعة فِي المعروف،

«إنَّما الطاعة فِي الْمَعروف»[١].

ثانيًا: مسألة الشورى فِي الإسلام، الَّتِي فسرها -خطأً- بعض المثقفين بالديْمقراطية الغربية كما تقدم، فتحدثنا فِي هذه المسألة حديثًا نعتقد أننا -بتوفيق الله تعالى- أوضحناها به، وأزلنا ذلك الخلط والتلبيس اللذين تورط فيهما بعض الكُتَّاب المعاصرين على حين غفلة من شبابنا وحسن ظنٍّ منهم بأولئك الكُتَّاب.

وأما فِي حديثنا هذا؛ فنتناول نقطة أخرى حصل فيها خلط كالذي وقع فِي مسألة الشورى وما يتبعها، ألا وهي مسألة توزيع الثروات -على حد تعبيرهم-، حيث زعموا أن الإسلام لا يقر الطبقية فِي الْمُجتمعات، بل يَجب أن يكون الناس سواسية فِي أرزاقهم، حيث قال بعضهم تعبيرًا عن هذا المعنَى: "إن الإسلام صيحة فِي وجه الطبقية"؛ كما أشرنا قبل.

وهذا تعبير خاطئ وطائش، ينبئ عن جهل قائله أو تَجاهله، وتأثره بالرأي الشرقي الشيوعي.

*** أقسام الأموال:**

ولبيان الحق فِي هذه المسألة، وإزالة ما وقع فيها من التلبيس والخلط، لابد من بيان أقسام الأموال.

---

(١) رواه البخاري فِي "الأحكام".

- إن الأموال من حيث موقعها وأحكامها، وتَملكها وإنفاقها تنقسم إلَى قسمين:

١- **الأموال الخاصة:** الَّتِي يَملكها الأفراد؛ مستخلَفين فيها، يَخلف بعضهم فيها بعضًا، فينفقون مِمَّا رزقهم الله.

٢- **ومال عام:** وهو مال بيت الْمال الذي يصرفه ولاة الأمر.

- الأموال الخاصة:

أما القسم الأول؛ فقد ألْهَم الله عباده طرق كسبها، وتَملكها وتَحصيلها، وهيأ لَهم الأسباب، وأباح لَهم البيع والشراء والهبة والإرث والزراعة والاصطياد، وغير ذلك من الوسائل الَّتِي بِها يَمتلك الإنسان المال، ثُمَّ تولَّى الله سبحانه بنفسه بيان كيفية إنفاقها، وقسَّم الأرزاق بين العباد بنفسه سبحانه، وبين الْمُنفِق والْمُنفَق عليهم، وهذا يتطلب معرفة الحقوق الواجبة فِي الأموال.

وفِي الأموال حقوق كثيرة، وليس حق الزكاة فقط، وهي حقوق كثيرة ثابتة بالكتاب والسنة والإجْماع:

- **منها:** نفقة الزوجة، ونفقة الولد، ونفقة الأقارب الْمحتاجين، ونفقة الوالدين.

- وهناك حقوق تَخرج من مُحيط الأسرة إلَى الْمحيط العام: كزكاة الفطر، وزكاة الأموال بأنواعها واختلاف أموالِها، والكفارات،

وغير ذلك من حقوق الأموال الكثيرة.

وقد أوجب الله هذه الحقوق للفقراء والمساكين ومن ذُكر معهم، وجاء بعضهم فِي آية الصدقات، وقد تولَّى الله بيان ذلك بنفسه سبحانه، ولَمْ يَكلْ بيان ذلك إلَى غيره؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا ...﴾ [التوبة:٦٠] الآية.

وتثبت هذه الآية وغيرها من الآيات الكثيرة وجود الأغنياء المنفقين المتصدقين، ووجود الفقراء الْمُنْفَق عليهم الْمحتاجين، وتثبت هذه الآية أيضًا وغيرها اليد العليا واليد السفلى: «**اليد العليا خير من اليد السفلى**». إذ الناس طبقات فِي الإسلام: أغنياء وفقراء.

فإذا راجعنا أحكام الأموال الخاصة فِي الإسلام؛ لوجدناها مفصلة غاية التفصيل -كما أشرنا-، وأن الأموال موزعة على مستحقيها، ولسنا بحاجة إلَى من يتولون اليوم توزيع ثرواتنا؛ زاعمين أنَّهم سوف يرفعون من شأن فقرائنا؛ ليصبحوا أغنياء بعد فقر، حَتَّى لا يكون هناك فقراء ...

وهذه مُحاولة فاشلة، لا تُساير الواقع، بل الواقع يكذبُها ويبطلها، وهي مُحاولة شرقية كافرة فاشلة.

ولتأكيد بطلان الْمحاولة المبتدعة، وأنَّها مُخالفة لسنة الله فِي خلقه الَّتِي لا تتبدل ولا تتغير، لابد من الرجوع إلَى ما كان عليه

وضع ذلك الْمُجتمع الإسلامي المثالِي، مُجتمع الصحابة الذين كان ينْزل فيهم الوحي.

كيف كان ذلك الْمُجتمع؟!

هل كان طبقة واحدة دون تفاوت فِي أرزاقهم؟!

هذا تصور مُخالف لواقعهم، بل الواقع أنه كان فيهم الأغنياء، وفيهم الفقراء.

والذي كان يوضح المسألة موقف الفقراء من الأغنياء، والعكس، وموقف الرسول ﷺ منهم جَميعًا.

لقد كان موقف الأغنياء البذل والعطاء والإنفاق، بل الإيثار بدل البخل والشح، بل قد أثنى الله تعالى على الفريقين ثناءً عاطرًا، يقول تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر:٨].

هم فقراء الْمُجتمع الإسلامي العظيم، قوم آثروا الفقر على الغنَى؛ إذ تركوا ديارهم وأموالَهم، فخرجوا مهاجرين إلَى الله، يبتغون فضلاً من الله ورضوانًا، وينصرون الله ورسوله بنصر دينه وأوليائه –وهم الدعاة إلَى دينه–.

ثُمَّ أثنَى الله على أغنيائهم؛ لِحبهم الفقراء الذين هاجروا إليهم، بل كانوا يقدمونَهم على أنفسهم ويؤثرونَهم، ولو كانوا مُحتاجين،

إذ وقاهم الله داء الشح والبخل، فيقول الله تعالى في شأنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:٩].

ذلك هو الْمُجتمع المسلم الأول، الْمجتمع النَّزيه بفقرائه وأغنيائه، لا شح ولا بُخل من جانب الأغنياء، ولا حسد ولا حقد ولا تطلع إلَى ما فِي أيدي الناس من جانب الفقراء.

ينفق الأغنياء بطيبة من أنفسهم وهم يقولون بلسان حالِهم أو بلسان مقالِهم أحيانًا: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان:٩].

وإذا كان موقف الأغنياء الإنفاق والإيثار؛ فإن موقف الفقراء الغبطة والرغبة فِي فعل الخير والإنفاق كما فعل الأغنياء، والغبطة صفة حميدة؛ بِخلاف الحسد؛ لأن الحسد تَمنّي زوال نعمة الغير حقدًا وكراهة رؤية النعمة على غيرك، وهو فِي حقيقته اعتراض على الله فِي عطائه وإنعامه على عباده كيف يشاء؛ يوسع على من يشاء لِحكمة، ويُضيق على من يشاء لحكمة؛ لأنه بعباده عليم خبير، أما الغبطة؛ فهي أن تتمنَّى أن يحصل لك ما حصل لغيرك من الخير؛ من علم وعمل وتقوى والتزام ومن غنًى وجاه ومنصب؛ دون تَمنّي زوال ذلك من غيرك؛ لتنفق ولتفعل الخير، وهنا تثاب على نيتك الطيبة، وإن لَمْ تنفق.

ويوضح هذا المعنَى موقف المهاجرين الذين ورد الحديث فِي شأنِهم، وهو حديث أبِي هريرة ﷺ، إذ روى البخاري ومسلم[(١)] من حديث أبِي هريرة؛ قال: «إن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلا والنعيم المقيم؛ يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولَهم فضل من أموالٍ يَحجون ويعتمرون ويُجاهدون ويتصدقون -تَمنوا أن يَحصل لَهمْ ما حصل لأغنيائهم، ولَمْ يَحسدوهم- فقال النَّبِي ﷺ: **ألا أعلمكم شيئًا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثلما صنعتم؟** قالوا: بلى يا رسول الله ﷺ! قال: **تُسبحون وتَحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثًا وثلاثين**».

قال أبو صالِح -الراوي لِهذا الحديث عن أبِي هريرة-: "لَما سئل عن كيفية ذكرهن؟ قال: يقول: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، حَتَّى يكون فعلهن كلهن ثلاثًا وثلاثين". متفق عليه، كما تقدم.

وعند مسلم -وهو مَحل الشاهد-: «فرجع فقراء المهاجرين إلَى رسول الله ﷺ، فقالوا: سَمع إخواننا أهل الأموال بِما فعلنا ففعلوا

(١) البخاري (٢/٣٢٥ رقم ٨٤٣) (١١/١٣٢-١٣٣رقم ٦٣٢٩- فتح)، ومسلم فِي كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته (١/٤١٦-٤١٧ رقم الحديث ٥٩٥).

مثله، ماذا نصنع؟ كيف نلحق بِهم؟ فقال رسول الله ﷺ: ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ».

جواب نبوي يُثلِج الصدور، ويقضي على الحسد، ويَحث على العمل، وعلى التحبب فيما بينهم جَميعًا، هؤلاء هم فقراء المهاجرين بغبطتهم النَّزيهة، ورغبتهم الشديدة فِي فعل الخير، واكتساب الأجر دون حسد لإخوانِهم الأثرياء.

هكذا كان ذلك الْمجتمع المثالِي الذي رباهم رسول الهدى، ونبِي الرحْمة ﷺ بتلكم التوجيهات النبوية السديدة: حثٌّ على الإنفاق والبذل، وترغيب فِي ذكر الله تعالى، مع بيان أنه قد يلحق الذاكر لله بالغَنِي المنفق الْمجاهد بالإكثار من الذكر، وأما إذا أكثر الغنِي من ذكر الله أيضًا مع الإنفاق؛ فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ومن هذه الدراسة والأمثلة: ندرك أن مُجتمع الصحابة يتكون من الأغنياء، بل من كبار الأثرياء؛ مثل: عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، ومِمَّن دون هؤلاء من الأغنياء المتوسطين، ومن مستوري الحال، ثُمَّ الفقراء؛ على تفاوت فِي فقرهم وحاجتهم ومسكنهم.

وبعد؛ فهل عمد رسول الله ﷺ -وهو رسول الهدى- إلَى أموال أولئك الأثرياء ليصادرها ويوزعها على أولئك الفقراء والمساكين،

بِما فيهم أهل الصُّفَّة أفقر أصحاب النَّبِي -كأَبِي هريرة- الذين كانوا يلازمون رسول الله ﷺ بِملء بطونِهم ليحفظوا أحاديث رسول الله ﷺ ولا يَملكون شيئًا من حطام الدنيا؟!

هل فعل ذلك ليقضي بذلك على الطبقية؛ كما زعم الزاعمون من الكُتَّاب الْمحدَثِين فِي أثناء تخبطاتِهم، وترددهم ين الأنظمة الدستورية والاقتصادية الشرقية والغربية، وقد زعموا أن الإسلام صيحة فِي وجه الطبقية كما أسلفنا؟!

هذا باختصار ما يتعلق بالأموال الخاصة الَّتِي يَملكها الأفراد.

إن هذا التصرف من هؤلاء الكُتَّاب اعتراض سافر كما ترى على تقسيم الله تعالى الأرزاق بين عباده، وعدم الرضا بقضاء الله وقدره، وتدخل جريء فِي فعل الله العليم الحكيم.

ولا نعلم لَهم سلفًا فيما أقدموا عليه؛ إلا ما كان من كفار قريش حين اعترضوا على تَخصيص الله تعالى نبيه مُحمَّدًا ﷺ بالنبوة، وإنزال الكتاب الأخير عليه -القرآن- فاعترضوا واقترحوا! وقد حكى الله ذلك بقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف:٣١].

قال بعض المفسرين: يعنون الوليد بن المغيرة من مكة، وعروة بن مسعود الثقفي من الطائف، وقيل غير ذلك.

وسواء كان هذا أو ذاك؛ فإنَّهم لَمْ يرضوا بقسمة الله العليم الحكيم، ولَمْ تطب أنفسهم عندما اختار الله نبيه مُحمَّدًا ﷺ للرسالة الأخيرة، وأنزل عليه الكتاب، بل ذهبوا يقترحون في أمر النبوة، وإنزال القرآن، فرد الله هذا الاعتراض غير اللائق ردًّا مفحمًا يُتلى إلَى يوم القيامة، ويدخل في عمومه كل معترض على الله تعالى ردًّا لذلك الاعتراض: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف:٣٢].

ردٌّ -لو تدبر التالِي هذه الآية- كأنه نزل بعد أن وفدت الاشتراكية على الشرق الإسلامي، وأفسدت في الأرض، ودمرت الثروات ... كأن الآية نزلت ردًّا عليهم.

يقول الله ﷻ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾. من النبوة، والرسالة، وإنزال الكتاب؟!

﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾. فلم نترك قسمة المعيشة وتوزيع الثروات والأرزاق بين العباد لغيرنا، نَحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا.

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾. أغنياء وفقراء.

﴿ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾. أي: مسخَّرًا.

لَمْ يقل الرب ﷻ: ليتخذ الأغنياءُ الفقراءَ مُسَخَّرين، ولكنه أجْمل وأبْهم؛ ليكون أعم، ليتخذ بعضهم بعضًا سخريًّا.

هذا التسخير يأتِي أولاً من الأغنياء بأموالِهم؛ لأن الأغنياء يُسَخِّرون الفقراء بأموالِهم ... قد يُسخِّر غنِي واحد مئات بل آلاف الفقراء، ليعملوا له أعمالاً، ولينمُّوا أمواله، ويُحافظوا على أمواله، وهو فرد واحد، ليسخرهم بِهذا المال الذي منحه الله إياه.

ويأتِي دور يُسخِّر فيه الفقراءُ الأغنياءَ .. فمثلاً؛ لو تواطأ الفقراء، والموظفون، والعمال، الذين يعملون فِي مصنع زيد الثري، فأضربوا، فرفضوا الأعمال طالبين مزيد الأجر، قد يصبر زيد يومًا أو يومين، ولكنه سوف يُحس بأن أمواله تضيع، فيقدِّم الرجاء إِلَى الفقراء والمساكين والعمال والموظفين، فيقول: أنا أرجوكم رجاءً خاصًّا ورجاءً حارًّا لترجعوا إِلَى أعمالكم؛ لئلا تضيع أموالنا وتُجمَّد.

فيا تُرى من الْمُسخِّر ومن المسخَّر هذه المرة؟ الفقراء هم المسخِّرون والأغنياء هم المسخَّرون؛ لأن المسخَّر هو الذي يقول: أرجوك رجاءً اعمل لي كذا وكذا.

هذا سر الإبْهام فِي قوله تعالى: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾.

هذا الإبْهام من بلاغة القرآن؛ ليشمل ويعم.

وعلى هذا يقوم نظام الدنيا، ومن يريد أن يُخل بِهذا النظام،

ويُحاول -فِي زعمه- أن يصادر أموال الأغنياء والأثرياء؛ ليوزعها على الفقراء، ويُحسِّن وضع الفقراء، ويرفعهم ليكونوا جَميعًا أغنياء، يُحاول مُحاولة فاشلة وفاسدة.

وقد حاول ذلك فِي شرقنا الإسلامي بعض الناس ... فعندما وفدت الاشتراكية على أكبر وأغنَى دولة عربية، وفدت عليها الاشتراكية، وتأثر بعض الضباط بذلك، وصاحوا فِي الفقراء؛ ليرفعوا من درجاتِهم، وصفَّق الفقراء، وهللوا وكبروا، وانتظروا الثراء والغنَى، ولا شيء ... الذي حصل أن دُمِّرت أموال الأثرياء، وهاجر الأثرياء، وأُخذت الأموال إلَى أيدي أولئك الضباط، ورجع ذلك البلد أفقر دولة من الدول العربية والإسلامية، فصاروا يهاجرون من ذلك البلد إلَى البلدان الأخرى ليعيشوا ... كل ذلك لأنَّهم خرجوا على نظام الله تعالى، وتقسيم الله للأرزاق بين العباد، حيث جعل الناس أغنياء وفقراء.

هذا النظام الربانِي هو الذي يصلح للعباد والبلاد، وهو الذي يستمر طالَما الدنيا باقية، لا تغيير ولا تبديل.

هذا بالاختصار ما يتعلق بالأموال الخاصة الَّتِي جعل الله عباده مستخلفين فيها؛ لينفقوا مِمَّا آتاهم الله من فضله، وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد:٧].

فكتاب الله يثبت -كما ترى- منفِقًا ومنفَقًا عليه، وذلك يعنِي وجود أثرياء ينفقون دائمًا وأبدًا، ووجود فقراء لِيُنْفَق عليهم باستمرار.

وعلى هذا يقوم نظام الحياة بتدبير الله سبحانه، ومُحاولة إحلال هذا النظام يؤدي إلَى الفساد فِي الأرض، كما أثبتت التجارب الكثيرة.

- الْمَال العام:

وهناك مال عام، وهو مال بيت مال المسلمين، الذي تقوم الدولة بتصريفه فِي مصارفه المتعددة، وإن فَهْم الحركيين لِهذا المال ليس خيرًا من فهمهم فِي الأموال الخاصة.

وقبل أن نَخوض فِي الكلام على هذا المال أستحسن أن أنبه على أن الكُتَّاب المعاصرين الحركيين ليس لديهم مذهب معين يتبعونه، فنجدهم يدعون إلَى الديْمقراطية الغربية فِي الناحية الدستورية؛ فإذا هم يدعون وينادون إلَى الاشتراكية الشرقية فِي الْمجال الاقتصادي؛ فدعواهم إلَى توزيع الثروات مُجرد تقليد للاتِّجاه الشرقي، وليس لديهم فكرة مدروسة اقتصادية، أو دستورية، لا شرقية ولا غربية، ولكنه تقليد وذبذبة، أما الإسلام فقد اكتفوا منه بِمجرد الانتساب إليه، وقنعوا بالإسلام الرسْمي الذي يثبت فِي الهوية: "الديانة: مسلم".

وفِي زعمهم أن المال العام الذي يُعرف فِي وقتنا هذا أو الذي يُحفظ فِي وقتنا هذا فِي وزارة معروفة تُسمى وزارة المالية، يزعمون

أنه يَجب توزيعه على الناس جَميعًا على حدٍّ سواء!

ويقال لِهؤلاء: أدركتم شيئًا، وفاتتكم أشياء! أدركتم أنه مال عام يكون لكل مسلم فيه حق شائع، ولكن الذي فاتكم كيفية توزيع ذلك المال، وإيصاله إلَى المستحقين، مع مراعاة الأولويات.

يوزَّع المال العام بطرق كثيرة ومتنوعة، ويُحفظ ذلك المال فِي الوزارة المعروفة عالَميًّا بوزارة المالية، ومن هذه الوزارة يوزع المال على جَميع الوزارات، والمصالِح الحكومية للتوزيع، فيوزع المال بطرق شتَّى؛ منها:

أولاً: إنشاء المدارس الحكومية، والجامعات الضخمة، وتأمين الكتب المدرسية مجانًا للدارسين، وتأمين المراجع المطلوبة للمعلمين مهما كثرت، وتوظيف العاملين فِي تلك المدارس والمعاهد والجامعات فِي جَميع التخصصات، مع مكافأة مناسبة للدارسين أحيانًا، ذلك نوع من أنواع توزيع المال العام.

ثانيًا: تأثيث تلك المستشفيات العملاقة فِي كل مدينة من تلك المدن الكبيرة والصغيرة، وتوظيف الأطباء وسائر العاملين فيها، مع تأمين تلك الأدوية الغالية الَّتِي تُصرف مَجانًا لكل مريض، ذلك نوع من أنواع توزيع المال العام على الْمجتمع بطريقة غير مباشرة، ولكنها طرق واضحة يدركها كل منصف.

ثالثًا: وقد يُعطى شيء من المال العام لبعض الأشخاص فِي بعض الظروف، وذلك مثل المال الذي يُعطى للجندي، أو الضابط الذي يبلي بلاءً حسنًا فِي قتال العدو، وقد يُعطى ذلك نقدًا جائزة له وتشجيعًا، وليكون أسوة لغيره، أو بشكل سكن، أو سيارات... أو غير ذلك من الطرق المتبعة لدى الجهة المسئولة حسب اجتهاد تلك الجهة(١).

وكل الذي أريد أن أثبته وأوضحه: أن المال العام ملك عام لِجميع أفراد الْمجتمع، ولكنُه لا يُعطى لكل داخل، بل هو عطاء تضبطه قواعد وأنظمة يعرفها أهل الاختصاص، فليُنتبه لذلك، وليسأل أهل الاختصاص، دون تَخبط أو إساءة ظن مع عدم وجود علم كافٍ فِي المقام، والعلم قبل القول والعمل، والله أعلم.

- نصيحة للشباب والدعاة:

أكتفي بِهذا المقدار فِي حديثِي عن هذا الموضوع، ولكنِّي أرى أن أتبع ذلك بنصيحة عامة لشبابنا، ثُمَّ نصيحة خاصة للدعاة؛ لأن أكثر دعاتنا شباب أيضًا، وهم بحاجة إِلَى النصائح، وهم شباب

(١) **رابعًا**: تَمد الفقراء العاجزين عن الكسب، وليس لَهم من ينفق عليهم، تَمدهم بالمعونات، وقد تَجعل لَهم مرتبات شهرية أو سنوية، وتفتح دورًا لتعليم الْمِهَن والْحِرف وطلب الرزق، وتعينهم على فتح مؤسسات ومصانع يرتزقون من ورائها. [فوزان].

متحمسون وغيورون -إن شاء الله-، ولكن الغيرة والحماس كل منهما إن لَمْ يُهَذَّب ويُوَجَّه؛ قد يؤدي إلَى ما لا تُحمد عقباه؛ لذلك فإن شبابنا ودعاتنا بِحاجة إلَى النصيحة.

فأقول لَهم: عليكم أن تتريثوا فيما تقرءون وفيما تسمعون، بل عليكم أن تغذوا أرواحكم بالعلم النافع قبل الإكثار من الكتب الثقافية، وقد ذكرت لكم سابقًا أن هناك كتبًا روحية تُثَبِّت الإيْمان فِي قلوب القارئين بإذن الله، ينبغي الإكثار من قراءاتِها فِي هذا الوقت، الوقت الذي غلبت عليه الثقافة العامة الخالية من الفقه.

ابدأ أيها الطالب الصغير بالكتيب الذي يقع فِي يديك دائمًا "الفوائد" لابن القيم، وهو كتاب صغير الحجم كثير الفائدة.

واقرأ له أيضًا "مدارج السالكين" مع التحفظ من بعض الملاحظات فِي الكتاب؛ لأن الكتاب ليس تأليفًا له، بل هو تَهذيب لكتاب شيخ الإسلام إسْمَاعيل الْهَروي، كان اسْمه "منازل السائرين"، والْهَروي فيه نوع من التصوف، وإن كان عالِمًا جليلاً، وهذَّب ابن القيم كتابه تَهذيبًا، ولكن قد تبقى بعض النقاط لا ينتبه لَها إلا البصير، وفيما أشكل عليك عندما تقرأ فِي "مدارج السالكين" أو فِي غيره من الكتب الَّتِي يصعب عليك فهمها وهضمها كـ "مفتاح دار السعادة"، و"طريق الهجرتين"، وهي كتب عظيمة فِي باب الإيْمان، ينبغي الإكثار

من قراءِتها والرجوع إلَى من هو أعلم منك فِي ظنك ونظرك لتستفيد.

لو أنكم درستم بعض هذه الكتب على مشايخكم لكان خيرًا؛ فقراءة هذه الكتب والاتصال دائمًا بكتاب الله وسنة رسوله -عليه الصلاة والسلام-، وتتبع الآيات الَّتِي فسرها شيخ الإسلام فِي بعض كتبه، وابن القيم أيضًا فِي بعض الْمُجلدات، يُنتفع بِهذه الكتب؛ لأَنَّهما من العلماء الذي جُرِّبوا وعُرِفوا أَنَّهما فهما كتاب الله فهمًا صحيحًا بعيدًا عن الفلسفة وعلم الكلام والإسرائيليات، وذهبا فِي تفسيره مذهب السلف الصالِح.

كما أوصي بدراسة بعض كتب علمائنا المعاصرين، وبعض فتاويهم ورسائلهم؛ إذ الإكثار من النظر فِي هذه الكتب نافع جدًّا، قبل الإكثار من قراءة الكتب الثقافية، الَّتِي فيها تلك المسائل الَّتِي أشرنا إليها، هذه نصيحتِي المختصرة لشبابنا.

وأما الدعاة؛ فعليهم أن يدركوا قبل أن يقولوا شيئًا بأن الله يراهم ويسمعهم من فوقهم.

فليراقبوا رب العالَمين، ولا يقولوا إلا ما يُرضي الله، ويبتعدوا عن الانتماءات؛ لأن انتماء الدعاة إلَى بعض الجماعات، وتَحزب الدعاة بلاء، وبلاء على الشباب، إذا كان الداعية الذي يُنتظر منه أن

يدعو عباد الله إِلَى الله، ويَحملهم على التحابب فِي الله وحده، إذا كان هذا الداعية انتمى إِلَى جَماعة ما، إِلَى حزب ما، فصار ديدنه إرضاء ذلك الحزب... إِلَى قانون الحزب.. إِلَى قواعد الحزب.. إِلَى أفكار الحزب.. إِلَى أناشيد الحزب، ناسيًا رب العالَمين... لَمْ يدعُ إِلَى تلاوة كتاب الله، وإِلَى حفظ شيء منه، وإِلَى الرجوع إِلَى سنة رسول الله ﷺ، ولكن يدعو إِلَى آراءٍ لأحزابٍ معينة.

كيف ينسى هذا الداعيةُ الله الذي يراه ويسمعه من فوقه عندما يصرف عباد الله عن كتاب الله، وعن سنة رسول الله -عليه الصلاة والسلام- إِلَى آراء .. إِلَى اتجاهات مُحدَثة معينة لَمْ تُعرف فِي هذه الأرض إلا أمس ... وكانت الناسَ فِي هذا البلد لا تعرف إلا قال الله وقال رسول الله ﷺ، ولا يعرف هذا الْمجتمع إلا التحابب فِي الله والتآخي فِي الله.

وإذا كان بعض الدعاة يسببون ضعف الولاء، وضعف التحابب فِي الله، وضعف التعاون فِي الله، وضعف الولاء لولاة الأمور؛ فذلك إفساد فِي الأرض، وإفساد للقلوب.

ولذلك أدعو زملاءنا الدعاة، وخصوصًا من فِي سن الشباب؛ لأنِّي أَقْدَم منهم سنًّا ... لست أعلم وأكثر منهم علمًا ... ولكنِّي

عشت قبلهم فِي هذه الحياة، واحتككت بكثير من الجماعات، وعرفت من الجماعات والانتماءات ما لَمْ يعرفوا، هم شباب، وكانوا أمس من تلاميذنا عندما كان هذا الْمُجتمع سالِمًا من هذه الانتماءات والتحزبات، ولكنهم ابتلوا بأناس أظهروا لَهم ما سَمّوه بالاتِّجاه الإسلامي، قالوا لَهم: إن الْمُجتمع الإسلامي يعيش الجمود السياسي، الجمود الفكري، ولا يُمكن الخروج من الجمود السياسي إلا بالانتماء إلَى جَماعة معينة كبيرة تُسمى جَماعة الإخوان المسلمين ... هكذا!

خذوها صريْحة؛ لأنَّها نصيحة أبتغي بِها وجه الله؛ لذلك أقولُها بكل صراحة: فليرض من يرضى، وليغضب من يغضب.

إن هذا الاتِّجاه ضار لِهذا الْمُجتمع ولهؤلاء الشباب، بل ضار لِهذا الحكم الإسلامي الذي نعيش تحته، أقول: حكمًا إسلاميًّا أيضًا بكل صراحة؛ مقارنًا ببلدان أخرى لا تلتزم بالشريعة فِي غالب أحكامها، مع اعتقادنا أننا ضعفنا، ضعف إيْماننا، وضعف تطبيقنا، وضعف عملنا، لسنا كسلفنا الصالِح، ولكنا قريبون منهم، لكننا نُحبهم فِي الله، ونذهب مذهبهم، وننهج منهجهم، ونرجو خيرًا؛ كما قلت فِي المرة الأولى.

أرجو ألاَّ نُنْزل من درجة المؤمن الضعيف، وإن لَمْ نصل إلَى درجة المؤمن القوي: «**الْمُؤمن القوي خير وأحب إلَى الله من الْمُؤمن**

الضعيف، وفِي كلٍّ خير».

لقد أثبت النَّبِي ﷺ الْخير للمؤمن الضعيف؛ فنحن المؤمنون الضعفاء، ضعفاء فِي إيْماننا... فِي تطبيقنا ... وفِي عملنا، ولكننا -بِحمد الله- مؤمنون، لسنا بكفار، لسنا بفساق، مؤمنون بالله، وبرسول الله، وبِما جاء به رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، ونعمل جادين ما استطعنا من العمل، وإن حصل نقص فِي إيْماننا وعملنا، وهذا أمر أخبر عنه الرسول -عليه الصلاة والسلام-، حيث قال: «**ما من عام إلا والذي بعده شر منه**».

لو راجعنا تاريْخنا بدءًا من عهد النبوة، وعهد الخلافة الراشدة، ثُمَّ عهد الأمويين والعباسيين ... إلَى وقتنا هذا؛ نَجد الضعف يتدرج، أو الناس تتدرج إلَى الضعف، وهذا حاصل لا مَحالة، ولكن لا ينبغي أن يُحكم على الْمُجتمع بسبب هذا الضعف أنه مُجتمع غير إسلامي، بل هو مُجتمع إسلامي ... بل بالنسبة لغيره مُجتمع إسلامي مثالِي، هذا أمر نسبِي، فلتفهموا جيدًا.

أقول باختصار: إن الدعوة إلَى الانتماءات والتحزب أضرت بِهذا الْمُجتمع، وأضرت بشبابنا، وفرقت صفوفنا.

فعلى الدعاة أن يراقبوا الله رب العالَمين، ويرجعوا إلَى ما كانوا

عليه من وحدة، طالَما أننا تَجمعنا وحدة العقيدة؛ فلماذا نتفرق؟!

كلنا درسنا منهجًا واحدًا، منهجًا سلفيًّا واحدًا، وتَخرجنا عليه جَميعًا؛ فلماذا نتفرق؟!

فعلينا أن نتوب إلَى الله، ونراقب الله تعالى، وهو العليم الخبير.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحمَّد وآله وصحبه.

فهرس الموضوعات

صورة من مقدمة معالي الدكتور صالح الفوزان ٥
مقدمة المؤلف ٧
مقدمة الرسالة ١٠
أقسام الأموال..١٢
١- الأموال الخاصة ١٣
٢- الأموال العامة ٢٣
كيفية توزيع وحفظ الأموال العامة ٢٤
نصيحة للشباب والدعاة ٢٥
الفهرس ٣٢

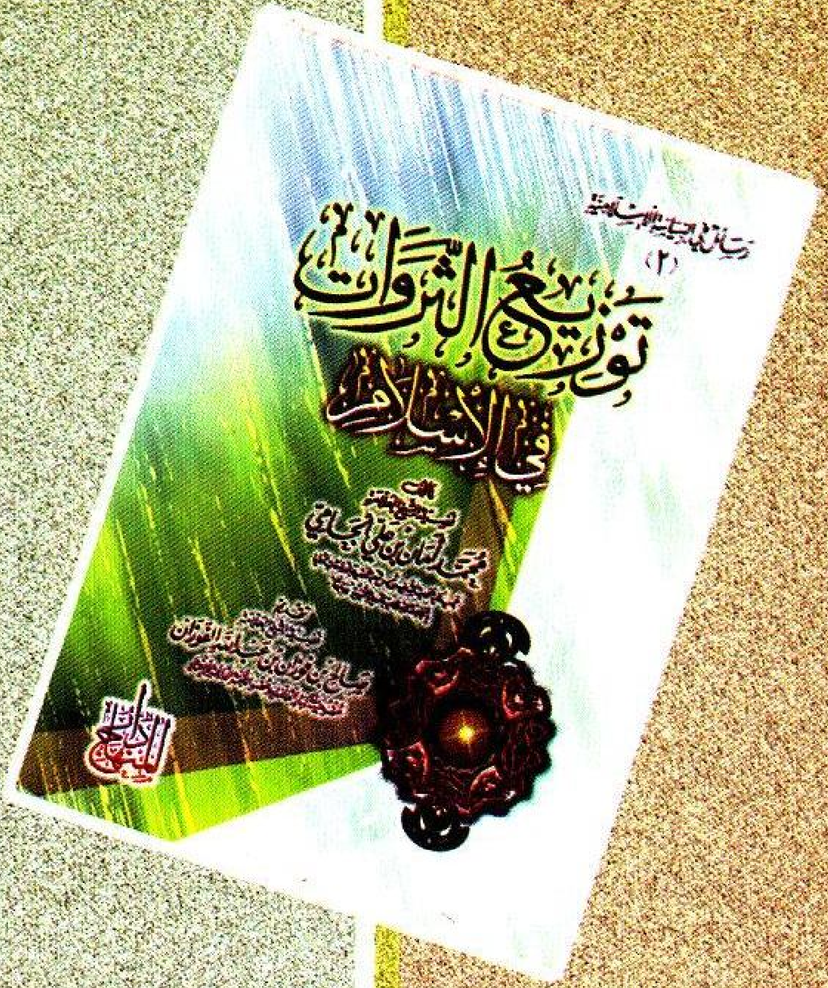
توزيع الثروات
في الإسلام